ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 624-637
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

الاقتصاد الإسلامي كحل للتنمية الوطنية: تحليل القيم والأخلاق في تطبيق القانون رقم 23 لسنة 2011 بشأن إدارة الزكاة

Dimas Muhammad Hanief Arkaan[1], **Isman**[2]

[12] Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
[1] *O200250009@student.ums.ac.id*, [2] *Ism190@ums.ac.id*

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

الشريعة الاقتصادية
إدارة الزكات
وأخلاقيات الشريعة
التنمية الوطنية
القانون رقم 23 لعام 2011

ABSTRACT

تهدف التنمية الوطنية في جوهرها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن مقرونًا بالعدالة الاجتماعية والحوكمة الأخلاقية. إلا أن الواقع في إندونيسيا يشير إلى استمرار تحديات الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية، وضعف فعالية توزيع الرفاه الاجتماعي. وفي هذا السياق، يبرز الاقتصاد الإسلامي بوصفه نموذجًا بديلاً للتنمية الوطنية، يقوم على ترسيخ القيم الأخلاقية، والعدالة، والمسؤولية الاجتماعية، ولا سيما من خلال الزكاة باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة في النظام الاقتصادي الإسلامي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي في دعم التنمية الوطنية من خلال تطبيق القانون رقم 23 لسنة 2011 بشأن إدارة الزكاة. وتعتمد الدراسة على منهج البحث المكتبي باستخدام المقاربة النوعية الوصفية، من خلال تحليل الأدبيات العلمية، والنصوص القانونية، واللوائح ذات الصلة. وتُظهر نتائج الدراسة أن القانون رقم 23 لسنة 2011 قد استوعب المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي، مثل العدالة (العدل)، وتحقيق المصلحة العامة، والمسؤولية الاجتماعية، غير أن تطبيقه العملي ما يزال يواجه تحديات مؤسسية وإدارية تؤثر في فعاليته. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز التكامل بين القيم والأخلاق الإسلامية والإطار القانوني لإدارة الزكاة

يسهم في ترسيخ الاقتصاد الإسلامي بوصفه حلًا استراتيجيًا للتنمية الوطنية المستدامة والعادلة.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Dimas Muhammad Hanief Arkaan.
Fakultas Agama Islam, Universitas Muhammadiyah Surakarta
Jl. Ahmad Yani, Tromol Pos 1, Pabelan, Kartasura, Kabupaten Sukoharjo, Jawa Tengah
Email: *O200250009@student.ums.ac.id*

مقدمة

التنمية الوطنية هي عملية متعددة الأبعاد لا تهدف فقط إلى زيادة النمو الاقتصادي، بل أيضا ضمان العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع والاستدامة البيئية. في السياق العالمي، يؤكد مفهوم التنمية المستدامة على أهمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كأساس رئيسي للتنمية طويلة الأمد. تواجه إندونيسيا كدولة نامية تحديات جدية في تحقيق التنمية الشاملة، والتي تتميز بمعدلات فقر مرتفعة، وفجوات توزيع الدخل، وتدهور بيئي. يتطلب هذا الشرط نهجا تنمويا لا يكون فقط تقنيا، بل أيضا قائما على القيم والأخلاقيات ونظام قانوني عادل.

ضمن هذا الإطار، يوجد الاقتصاد الإسلامي كنموذج بديل للتنمية الوطنية يضع القيم الأخلاقية والقيم كجزء لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية. الاقتصاد الإسلامي لا يركز فقط على تراكم الثروة، بل يركز على مبادئ العدالة (العادل)، والتوازن (الوازون)، والرفاهية (المصلحة)، والمسؤولية الاجتماعية التي تنبع من مبادئ التوحيد والثقة. تلعب الأدوات الاقتصادية الإسلامية مثل الزكاة والوقف والصدقات دورا استراتيجيا في دعم إعادة توزيع الثروة وتمكين الفقراء. دمج هذه القيم يجعل الاقتصاد الإسلامي ذا صلة كحل تنموي موجه نحو الرفاهية الجماعية، وليس فقط النمو المادي (ألدي، محمد؛ , خيرانيون؛, 2025)

من الناحية المثالية، فإن إدارة الزكاة كأحد الأدوات الرئيسية للاقتصاد الإسلامي قادرة على العمل بأفضل شكل في التغلب على الفقر وعدم المساواة الاجتماعية من خلال نظام قانوني قوي وحوكمة أخلاقية. ومع ذلك، في الواقع، لا يزال تنفيذ إدارة الزكات في إندونيسيا يواجه تحديات متنوعة، سواء

من حيث المؤسسات، والتنسيق، وفعالية التوزيع. القانون رقم 23 لعام 2011 بشأن إدارة الزكاة وفر أساسا قانونيا لإدارة الزكاة على المستوى الوطني، لكن تنفيذه لم يعكس بشكل كامل تحسين القيم والأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية. هذه الفجوة بين المعايير القانونية والممارسة التجريبية تثير تساؤلات حول مدى دور الشريعة الاقتصادي في دعم التنمية الوطنية العادلة والمستدامة (مولانا، لطفي؛ مومتهاين، إكمال؛ سكوت، أ. أ. ويلت؛ رمضان 2024).

استنادا إلى هذه الظروف، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاقتصاد الإسلامي كحل للتنمية الوطنية من خلال دراسة القيم والأخلاقيات في تنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011 بشأن إدارة الزكاة. على وجه الخصوص، يهدف هذا البحث إلى: (1) شرح مفهوم التنمية الوطنية من منظور الشريعة الاقتصادية؛ (2) تحليل قيم وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي الواردة في لوائح إدارة الزكاة؛ و(3) تقييم مدى أهمية وفعالية تنفيذ قانون الزكاة في دعم التنمية الوطنية العادلة والمستدامة.

من المتوقع أن يقدم هذا البحث مساهمة نظريا وعمليا. نظريا، تثري هذه الدراسة خطاب القانون الاقتصادي الشريعة من خلال ربط الجوانب المعيارية والأخلاقية والتطبيقية في سياق التنمية الوطنية. عمليا، من المتوقع أن تكون نتائج هذا البحث مرجعا لصانعي السياسات ومؤسسات إدارة الزكاة وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز تطبيق قوانين الزكاة القائمة على القيم والأخلاقيات الإسلامية. لذا، فإن الاقتصاد الإسلامي لا يوضع فقط كنظام مالي بديل، بل كنموذج قانوني وتنموي قادر على تعزيز العدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر والاستدامة الوطنية بطريقة مستدامة.

مراجعة الدراسات السابقة

لقد نوقشت الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي كحل للتنمية الوطنية على نطاق واسع في الأدبيات الأكاديمية. (ابنتها أماليا؛ سكوت، 2024)، في عملهم العنوان *"دمج قيم الشريعة في التنمية المستدامة"* ، دراسة تطبيق مبادئ التوحيد، العدل، التواضون، والمصالحة في سياسات التنمية الاقتصادية في إندونيسيا. وجدوا أن الاقتصاد الإسلامي قادر على تعزيز التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال أدوات الزكاة الإنتاجية، والوقف النقدي، والسكك الخضراء. تكمن أوجه التشابه مع هذا البحث في التركيز على القيم والأخلاقيات الإسلامية كأساس للتنمية المستدامة. الفرق هو أن أبحاث بوتري وساري أكثر نظرية وكلية، بينما تركز هذه الدراسة على تحليل التنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011 بشأن إدارة الزكاة كدراسة حالة ملموسة لتطبيق القيم والأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية.

علاوة على ذلك، في العمل *"الاقتصاد الأخضر القائم على الشريعة: استراتيجيات التنمية الصديقة للبيئة"* ، مناقشة العلاقة بين المبادئ الاقتصادية الإسلامية ومفهوم الاقتصاد الأخضر. وأكدوا أن تطبيق الأمانة، الإحسان، والقانعة يمكن أن يمنع استغلال الموارد الطبيعية ويدعم الاستدامة البيئية. تتماشى هذه النتائج مع هذا البحث الذي يؤكد على دمج القيم الأخلاقية والأخلاقية في الممارسة الاقتصادية الشريعة. الفرق هو أن عائشة وزملاؤها يركزون على الاستراتيجيات البيئية بشكل عام، بينما تركز هذه الدراسة أكثر على إدارة الزكاة كأداة لإعادة التوزيع وتمكين المجتمع وفقا للقوانين الإيجابية في إندونيسيا(روهايني وآخرون، 2024)،.

في مجلة بعنوان *"سياسة الشريعة الاقتصادية في إندونيسيا: دمج القيم والتنظيم"* ، تحليل تطور الشريعة الاقتصادية الإسلامية من المستوى المعياري إلى المؤسسي من خلال اللوائح والمؤسسات المالية الإسلامية. أكد سانتوسو على دور الدولة في دمج الشريعة في النظام القانوني الوطني لتحقيق العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. يكمن التشابه بين هذا البحث وسانتوسو في الاهتمام باللوائح والمؤسسات، خاصة القوانين ومؤسسات إدارة الزكاة. الفرق هو أن أبحاث سانتوسو عامة للقانون الاقتصادي الإسلامي، بينما تركز هذه الأبحاث على التحليل القيم والأخلاقيات وتنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011، مما يوفر نظرة شاملة على ممارسات الشريعة في إدارة الزكاة(سانتوسو، 2022).

على الرغم من أن الدراسات المتعلقة بالشريعة والقانون الاقتصادي والتنمية المستدامة قد نوقشت على نطاق واسع، إلا أن هناك فجوة بحثية في السياق الخاص بتنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011 المتعلق بإدارة الزكاة. ركزت الأبحاث السابقة أكثر على النظريات، والتنظيمات الكلية، أو الأدوات المالية الإسلامية بشكل عام، دون دراسة عميقة في كيفية تطبيق القيم والأخلاقيات الإسلامية في ممارسة إدارة الزكاة القانونية الصحيحة. تؤكد الحداثة في هذه الدراسة على تحليل الأخلاقيات الإسلامية والقيم الأخلاقية كأساس تنفيذي للقانون رقم 23 لعام 2011، بالإضافة إلى استكشاف مساهمة الزكاة في التنمية الوطنية والرفاه الاجتماعي، وهو أمر لم يتم التطرق إليه كثيرا من قبل.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الورقة أهمية الاقتصاد الإسلامي في السياق الحديث من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين مبادئ الشريعة، ومقام الشريعة، والتنمية المستدامة. سلطت غانيا فاسيا الضوء على تحديات تطبيق الشريعة الاقتصادية مثل الثقافة العامة وخطر التجميل الأخضر، لكنها لم تربطها مباشرة باللوائح الوطنية للزكاة. تكمن جدة هذا البحث في دمج وجهات النظر القانونية والقيم والأخلاقيات في إطار تحليلي واحد قابل للتطبيق، بحيث يكون مرجعا عمليا للحكومة ومؤسسات الزكاة والمجتمع لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة القائمة على المبادئ الإسلامية (فاسيا، 2021).

منهجية البحث

تصنف هذه المقالة كبحث مكتبي بنهج نوعي–وصفي. تم اختيار النهج النوعي لأن تركيز هذا البحث هو تحليل قيم وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي في سياق التنمية الوطنية من خلال تنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011 المتعلق بإدارة الزكاة. تتيح أبحاث الأدب للباحثين استكشاف ودراسة وتجميع الأدبيات العلمية والأنظمة والوثائق الرسمية المتعلقة بممارسة إدارة الزكاة، مما يوفر فهما عميقا لمبادئ الشريعة وتطبيقها في السياسات العامة. لذا، تؤكد هذه الدراسة على معنى السياق، وتفسير المعايير، وأهمية الأخلاقيات الإسلامية للتنمية المستدامة.

تشمل المنهجية المستخدمة تحديد وجمع وتحليل الأدبيات ذات الصلة بتركيز البحث. بحث الباحث في منشورات علمية متنوعة، كتب، مجلات، ووثائق السياسات الحكومية المتعلقة بإدارة الزكاة، والاقتصاد الشرعي، والتنمية الوطنية. تجرى عملية التحليل موضوعيا، حيث يتم تقييم كل معلومة بناء على توافقها مع المبادئ الاقتصادية الإسلامية مثل العدالة (عادل)، المنافع (المصالحة)، الثقة، والمسؤولية الاجتماعية. ثم يتم دمج النتائج من الأدبيات لبناء إطار مفاهيمي يدعم الحجج البحثية، بحيث تكون النتائج ليست وصفية فقط، بل نقدية وتحليلية أيضا لممارسة تنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011.

تنقسم مصادر البيانات في هذا البحث إلى فئتين، وهما المصادر الأولية والمصادر الثانوية. تشمل المصادر الأولية القوانين والأنظمة المتعلقة بإدارة الزكاة، بما في ذلك القانون رقم 23 لعام 2011 والوثائق الرسمية لمؤسسات إدارة الزكاة مثل الوكالة الوطنية لزكاة عامل (BAZNAS). تشمل المصادر الثانوية الأدبيات الأكاديمية، والمقالات العلمية، والكتب المرجعية، والتقارير البحثية، والمنشورات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة. يتيح الجمع بين هذين النوعين من المصادر للباحثين الحصول على منظور شامل، سواء من الجوانب القانونية المعيارية أو التنفيذية الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تحليل شامل وذو صلة بالسياق الإندونيسي.

يتم التحقق من صحة بيانات البحث من خلال تقنية تثليث المصادر، حيث يتم مقارنة وتحليل المعلومات من اللوائح، والتقارير المؤسسية، والأدبيات العلمية لضمان اتساق ودقة النتائج. يتم إجراء اختبار صحة البيانات من خلال التحقق من ملاءمة المعلومات من مراجع مختلفة، وتقييم مصداقية المؤلف والمؤسسة، وتأكيد صلة البيانات بتركيز البحث. يتم تحليل البيانات من خلال خطوات منهجية، تتراوح بين تقليص البيانات، وتصنيفها، وتحديد المواضيع الرئيسية، إلى تلخيص النتائج المرتبطة بمبادئ وقيم الأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية.

تتبع آلية إعداد مسودات البحث التدفق من جمع المصادر إلى إعداد المخطوطات العلمية. أولا، جمع الباحث واختار الأدبيات والوثائق الرسمية ذات الصلة. ثانيا، تم تحليل البيانات موضوعيا وربطها بالنظرية الاقتصادية الإسلامية ومبادئ القاضي التشريعه. ثالثا، يتم إعداد نتائج التحليل على شكل مسودة أولية تتضمن بنية تمهيدية، مراجعة الأدبيات، طرق بحث، تحليل، واستنتاجات. وأخيرا، تم تحرير المسودة لضمان منطق تدفق الحجج، واتساق المصطلحات، والامتثال لمعايير الكتابة العلمية، بحيث تكون المخطوطة النهائية جاهزة للنشر كمساهمة نظرية وعملية في تعزيز الاقتصاد الإسلامي القائم على الزكاة.

النتائج البحث

دور القيم والأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية في إدارة الزكاة من أجل التنمية الوطنية

تؤكد التنمية الوطنية من منظور الاقتصاد الإسلامي على التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة. قيمة التوحيد هي الأساس الرئيسي، مؤكدة أن جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك إدارة الزكاة، يجب أن توجه لتحقيق رضا الله سبحانه وتعلى. يضع مبدأ التوحيد الإنسان كخليفة فى الأرض، المسؤول عن الحفاظ على التوازن الاجتماعي والبيئي. وفي هذا الإطار، الزكاة ليست مجرد واجب الشرعي، بل هي أيضا أداة استراتيجية لتعزيز رفاهية المجتمع بطريقة مستدامة.

المبدأ ADL (العدالة) و توازون (التوازن) مؤكدا أن توزيع الزكاة يصل إلى جميع مستويات المجتمع، وخاصة المحتاجين. تتطلب الأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية من مؤسسات إدارة الزكاة أن تعمل بطريقة شفافة ومسؤولة ومهنية بحيث يكون للأموال التي يتم جمعها وتوزيعها تأثير حقيقي على التنمية الوطنية (روهايني وآخرون، 2024). المبدأ مصلحة (المرافق العامة) تعزيز هذا المفهوم، وضمان أن كل برنامج زكاة يوفر فوائد واسعة للمجتمع، اجتماعيا واقتصاديا (ابنتها أماليا؛ سكوت، 2024).

علاوة على ذلك، تنفيذ المقاصد الشريعة مؤكدا على حماية الحقوق الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الدين والروح والعقل والنسب والممتلكات. يمكن رؤية ذلك في تطوير برامج الزكاة المنتجة والتمويل الأصغر القائم على الشريعة التي تدعم النمو الاقتصادي الشامل والمنصف (ألفينسياه، 2024). مبادئ مثل أمانة، إحسان، وقناعة كن إرشادا أخلاقيا لمؤسسات إدارة الزكاة في توزيع الأموال بكفاءة ومسؤولية وأخلاقية (روهايني وآخرون، 2024).

يتطلب تنفيذ الزكاة كأداة للتنمية الوطنية أيضا تآزما بين الحكومة ومؤسسات إدارة الزكاة والمؤسسات المالية الإسلامية والمجتمع. يعزز هذا التنسيق فعالية توزيع الزكاة، ويزيد من مشاركة المجتمع، ويقلل من خطر سوء استخدام الأموال. يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية، مثل البنوك الإسلامية

والوقف المنتج، دعم برامج تمكين الاقتصاد المجتمعي من خلال برامج التمويل الاجتماعي والاستثمار المستدام (ألفينسياه، 2024).

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة، تواجه إدارة الزكات تحديات مثل انخفاض الثقافة الاقتصادية للشريعة، واختلاف القدرات المؤسسية، وخطر تصنيف "الأخضر" أو الشريعة غير الأصيل. لذلك، هناك حاجة إلى تعزيز اللوائح، وزيادة القدرة البشرية، والإشراف الصارم حتى تلعب الزكاة دورا مثاليا في التنمية الوطنية. وبالتالي، لا تفي الزكاة بالالتزامات الدينية فحسب، بل تصبح أيضا أداة استراتيجية أخلاقية ومنتجة ومستدامة، تماشيا مع أهداف التنمية الوطنية الشاملة والعادلة (فاسيا، 2021).

إن تطبيق الاقتصاد الإسلامي كحل للتنمية الوطنية يتطلب تحويل الزكاة من مجرد مساعدة اجتماعية إلى أداة تمكين مستدامة. فإلى جانب كونها فريضة دينية، يجب أن يُوجه التسيير المهني للزكاة وفقاً لمبدأ "المصلحة" نحو تحقيق تمكين اقتصادي ملموس. ويتماشى هذا مع ما توصلت إليه دراسة حميدة وآخرون، التي أكدت أن استغلال الزكاة لأغراض إنتاجية يعد أداة حاسمة في تمكين اقتصاد المستحقين، لا سيما في الحفاظ على استمرارية الأعمال والإبداع لدى المجتمعات ذات الدخل المنخفض في ظل الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19. وبناءً على ذلك، لم تعد الزكاة مجرد مساعدة استهلاكية عابرة، بل أصبحت حلاً استراتيجياً للتنمية الوطنية قادراً على خلق استقلال اقتصادي للأمة على المدى الطويل . (حميدة وآخرون، 2021)

القيم والأخلاقيات في الاقتصاد الإسلامي كأداة للتنمية الوطنية من خلال إدارة الزكاة

القيم والأخلاقيات في الاقتصاد الإسلامي هي الأساس الأخلاقي الذي يوجه الأنشطة الاقتصادية لتكون متوافقة مع أهداف الشريعة، وهي تحقيق **العدالة، التوازن، والرفاه الاجتماعي**. في سياق إدارة الزكاة، يتم دمج هذه المبادئ من خلال تنفيذ القانون رقم 23 لعام 2011 المتعلق بإدارة الزكاة. يؤكد نظام القيم في الاقتصاد الإسلامي على التكامل بين الأبعاد الروحية والاجتماعية الموجهة نحو **المقاصد الشريعة**، أي لحماية الدين والروح والعقل والذرية والممتلكات(مثمينه وآخرون، 2020). كل هذه المبادئ هي الإرشادات الرئيسية في تصميم سياسات الزكاة العادلة والمستدامة والقادرة على تحسين رفاهية المجتمع الأوسع، بحيث لا تكون الزكاة مجرد طقس، بل أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية(العوادي، 1979).

يتطلب دمج القيم الأخلاقية أيضا من مؤسسات إدارة الزكاة غرس مبادئ ADL (**العدالة**) و **توازون (التوازن)** في كل جانب من جوانب العمليات. تتحقق العدالة التوزيعية من خلال آليات الزكاة

والانفاك والصدقات التي تضمن ألا يكون توزيع الموارد غير متكافئ ويفضل الفئات الأكثر حاجة. وفي الوقت نفسه، يؤكد التواز على التوازن بين المصالح المادية والروحية، بما في ذلك التأثيرات الاجتماعية والبيئية لتوزيع الزكاة. تشكل هذه الأخلاقيات إطارا أخلاقيا يحد من السلوك الفردي والاستغلالي، مع تشجيع التضامن الاجتماعي والمسؤولية الجماعية (المنا، 2020).

المبدأ الصدقت (الصدق) وأمانة (الثقة) إن الروح التشغيلية لمؤسسة الزكاة هي التي تطالب بالشفافية والمساءلة في إدارة أموال الشعب. يجب أن يحافظ كل جمع وتوزيع للزكاة على ثقة الجمهور ويضمن فوائد اجتماعية واسعة. في هذا السياق، لا يكون التفويض مجرد واجب روحي، بل هو أيضا أساس مؤسسي يدعم استدامة المؤسسة وشرعيتها الأخلاقية. عندما يتم تطبيق هذا المبدأ، تصبح الزكاة أداة فعالة لإعادة توزيع وتساهم في الاستقرار الاجتماعي والشمول الاقتصادي (سياهبودي وساري، 2016).

بالإضافة إلى ذلك، يشجع تنفيذ الزكاة القائمة على المصالحة (المنفعة العامة) ومقاصج الشريعة التنمية الاقتصادية الوطنية الأخلاقية والمستدامة. الزكاة الإنتاجية والوقف النقدي هما آليات لتعزيز التمكين الاقتصادي للفقراء، ودعم قطاعات التعليم والصحة والأعمال الصغيرة، والحفاظ على الاستدامة البيئية. يتماشى هذا المبدأ مع هدف التنمية الوطنية الشاملة، حيث لا يقاس النمو الاقتصادي فقط بالداخل الوطني، بل أيضا بالفوائد الاجتماعية العامة وتحسين جودة حياة الناس.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. انخفاض الثقافة الاقتصادية للشريعة في المجتمع، وتفاوت قدرات المؤسسات الإدارية، وخطر سوء استخدام الشريعة أو العلامات الخضراء هي عقبات أمام التنفيذ الأمثل. لهذا السبب، من الضروري تعزيز اللوائح، والتآزر بين الحكومة ومؤسسات الزكاة، والتعليم الأخلاقي الاقتصادي الإسلامي، والإشراف الصارم حتى تعمل قيم وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي من خلال إدارة الزكاة بشكل مثالي كأداة للتنمية الوطنية. لذا، فإن الاقتصاد الإسلامي ليس فقط نظاما اقتصاديا بديلا، بل هو حل استراتيجي يدمج الأخلاق والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في سياق التنمية الوطنية (توهاري وآخرون، 2024).

تحليل العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقيم والأخلاقيات والنمو الاقتصادي في التنمية الوطنية من خلال إدارة الزكاة

تشكل القوانين والقيم والأخلاقيات في الإسلام أساسا تكامليا للنمو المستدام والمنصف للاقتصاد الإسلامي. تعزز هذه الجوانب الثلاثة بعضها البعض في سياق التنمية الوطنية مع إدارة الزكاة كأداة استراتيجية. يلعب الشريعة الإسلامية دورا كدليل ومراقب بحيث لا تنحرف الأنشطة الاقتصادية عن مبادئ العدالة (العدل)، والتوازن (ميزان)، والمسؤولية الاجتماعية. من خلال القانون رقم 23 لعام

2011 بشأن إدارة الزكاة، اعتمدت إندونيسيا إطارا قانونيا يضمن أن توزيع الزكاة ليس قانونيا فقط، بل أيضا يتماشى مع مقاسيد السارية التي تؤكد على رفاهية الإنسان والاستدامة البيئية. يعد الشريعة الاقتصادية إطارا متينا لنظام التمويل الإسلامي ليعمل بشكل عادل وشفاف ومستدام. من خلال دمج قيم الشريعة في النظام القانوني الوطني، لا يزيد نمو الاقتصاد الشريعي فقط من الناتج المالي، بل يعزز أيضا الرفاهية الاجتماعية. تعد أدوات مثل الزكاة الإنتاجية، والانفاق، والصدقات، والوقف (ZISWAF)، والصكوك الأخضر، والاستثمار في الوقف المنتج، مظاهر ملموسة لكيفية دفع القانون إلى تحول اقتصادي شامل يتماشى مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مع دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) (رودين & فيلترا، 2025).

فلسفيا، لا يمكن فصل الشريعة الاقتصادية عن القيم والأخلاق الإسلامية التي تعد المبادئ الأخلاقية للسلوك الاقتصادي. توجه قيم مثل العدل (العدالة)، والأمنة (المسؤولية)، والإحسان (الخير الاجتماعي) إدارة الزكاة لتتماشى مع مبادئ الفوائد البيئية والتوازن (بوديانتو، زمزمي، وفاليه، 2024). الوعي بأن الأنشطة الاقتصادية هي أمر كخليفة في الأرض (الفردوس، 2022) يؤكد أن النمو الاقتصادي الشريعة لا يركز فقط على تراكم الثروة أو زيادة الإنتاج، بل أيضا على التوزيع العادل للرفاهية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية (أمين وآخرون، 2025). تلعب الأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية دورا كرقابة أخلاقية تبقي جميع الأنشطة الاقتصادية ضمن ممر العدالة والمنفعة. يجمع هذا المفهوم المعياري–المتعالي بين الجوانب التجريبية والأخلاقية، حيث تصبح الأخلاقيات الروح التي تحرك القوانين والقيم في الممارسة الاقتصادية (مشادي، 2025). تنعكس مبادئ مثل الصدق (الصديق)، والشفافية، والعدالة في عقود الأعمال في نظام ZISWAF، وهو آلية لإعادة توزيع الثروة وتمكين المجتمع اقتصاديا. وبالتالي، فإن التطبيق المستمر للأخلاقيات الاقتصادية سيعزز الشرعية الأخلاقية لقانون إدارة الزكاة الوطني(أبريليا، 2024).

يقاس النمو الاقتصادي الأخلاقي الشريعة ليس فقط من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، بل من خلال نجاح النظام في خلق رفاهية عادلة، وتقليل عدم المساواة الاجتماعية، والحفاظ على الطبيعة. تطبيق مبادئ حظر الربا، الغرار، والميسير، بالإضافة إلى أنظمة تقاسم الأرباح مثل المدربة والمسياراكة، هو شكل ملموس من العدالة التوزيعية (بيسيفاساري، بيسري، وسونتانا، 2023). ينتج عن هذا النهج آلية سوق مستقرة وشاملة، ترفض الممارسات الاستغلالية والمضاربة. في سياق التنمية الوطنية، يوفر الشريعة اليقين، والقيم الإسلامية توفر التوجه الأخلاقي، والأخلاقيات تنظم السلوك، لخلق نمو اقتصادي عادل ومستدام وذو معنى اجتماعي. يعد قطاع التمويل الإسلامي محركا مهما في دعم التنمية المستدامة

من خلال إدارة الزكاة والأدوات المالية الإسلامية الأخرى. الصكوك الأخضر والاستثمار الوقف المنتج لا يزيدان فقط من الكفاءة الاقتصادية، بل يولدون أيضا فوائد اجتماعية وبيئية، وفقا لمذيع المذهب الذي يؤكد على حماية الدين والروح والعقل والوراثة والملكية. لذا، تؤكد التنمية المستدامة من منظور إسلامي على دمج القوانين والقيم والأخلاقيات والنمو الاقتصادي الشريعة لتحقيق الرفاهية الأساسية للمجتمع (أنجيلا وآخرون، 2024).

يشكل دمج القانون والقيم والأخلاقيات ونمو الاقتصاد الشرعي الأساس للتنمية المستدامة الشاملة. يوفر القانون هيكلا واتجاها، وقيمة غرس الوعي الأخلاقي، والأخلاقيات التي تتحكم في السلوك الاقتصادي، والنمو نتيجة للتآزر المستدام. من خلال إدارة الزكاة، يؤكد هذا النظام النموذج الاقتصادي الشريعة كحل وطني عادل وشامل ومستدام، تماشيا مع مبادئ مقام الشارية ورؤية رفاهية الشعب ككل. (دامنهوري وروسيداه، 2024).

دراسة حالة للممارسات الاقتصادية الشرعية في إندونيسيا: إدارة الزكاة من خلال القانون رقم 23 لعام 2011

شهدت إدارة الزكاة في إندونيسيا تطورا كبيرا، مما يعكس التطور من الممارسات الفردية والخيرية إلى نظام منظم ومنظم رسميا من قبل الدولة. خلال المملكة الإسلامية، كان يفهم الزكاة كواجب أخلاقي ومساهمة اجتماعية في رفاهية الناس، بالإضافة إلى كونها أداة للدولة في تنظيم حياة الناس. هذه الممارسة تشبه الجزية أو الضريبة، حيث الزكاة ليست مجرد عبادة فردية، بل هي أيضا وسيلة لتوزيع الثروة لدعم الاستقرار الاجتماعي. مع دخول الفترة الاستعمارية الهولندية، بدأت إدارة الزكاة تخضع للتنظيم الرسمي من خلال المرسوم رقم 6200، رغم أن الممارسة كانت لا تزال محدودة وغير منظمة بالكامل. خلال فترة الاستقلال، حاول كل من النظام القديم والنظام الجديد دمج الزكاة في النظام الحكومي من خلال إنشاء مؤسسات مثل البازي. ومع ذلك، في هذه الفترة، لا تزال الزكاة فردية، وبيانات المزاكي غير موثقة، ووظيفتها تميل إلى أن تكون خيرية بحتة (فيبرياني وآخرون، 2024).

شهد عصر الإصلاح تقدما في تقنين الزكاة، مع صدور القانون رقم 38 لعام 1999 الذي هدف إلى تحسين توزيع الزكاة لتحقيق المساواة الاقتصادية والتنمية. ومع ذلك، فإن القانون طوعي للمزكي ولا يوفر آلية إشراف قوية. بلغت ذروة التنظيم بالتصديق على القانون رقم 23 لعام 2011 المتعلق بإدارة الزكاة، الذي يعزز دور الدولة في تنظيم وتنظيم وضمان الشفافية في إدارة الزكاة بطريقة مهنية ومسؤولة. تلعب الزكاة دورا استراتيجيا في دعم التنمية المستدامة في إندونيسيا، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تهدف إلى خلق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين (سياجيان

& ناسوشن، 2024). تعمل أداة الزكاة كآلية لإعادة توزيع الثروة تقلل من عدم المساواة الاجتماعية، وتوازن توزيع الثروة بين الأغنياء والمحتاجين، وتحسن جودة حياة المجتمع ككل (ساو باولو، 2025).

يتم تحقيق تحسين الزكاة كأداة للتنمية المستدامة من خلال عدة جوانب. أولا، تمكين الاقتصاد وتخفيف الفقر من خلال البرامج الإنتاجية، وتطوير الأعمال الصغيرة، ورأس المال العامل للمستحق، التي تزيد من الاستقلالية الاقتصادية، وتخلق فرص عمل، وتدعم تطوير البنية التحتية الاقتصادية المحلية (هيرمانتورو وزريده، 2023)). ثانيا، تحسين الرعاية الاجتماعية الشاملة، حيث يشمل توزيع الزكاة الإنتاجية قطاعات التعليم والصحة والدعوة والإنسانية الاجتماعية (أولهاك، 2025).

إن تنفيذ القانون رقم 23 لسنة 2011 يتطلب مهنية عالية من مؤسسات إدارة الزكاة في تحويل الأموال الاجتماعية إلى أدوات تنموية. وعلى سبيل المثال، تشير الدراسات حول مؤسسة (محفظة دوافا) إلى أن إدارة أموال الزكاة المخصصة للتعليم من خلال خمسة إجراءات إدارية: التخطيط، والاستلام، والإنفاق، والمساءلة، والرقابة؛ قد أثبتت فعاليتها في تعزيز فرص التعليم للأسر الفقيرة. وهذا يؤكد أن الإدارة الشفافة هي المفتاح لتحقيق الرفاهية الوطنية. (ريدا وآخرون، 2024) وفي سياق متصل، فإن تنفيذ القانون رقم 23 لسنة 2011 قد أدى إلى تعزيز الاحترافية، إلا أن كفاءة المجموعات المؤسسية المختلفة (الحكومية، والمنظمات الأهلية، والشركات) لا تزال تظهر تباينًا. وغالبًا ما تُظهر مجموعة مؤسسات الزكاة القائمة على المنظمات الأهلية (مثل مؤسسات الزكاة التابعة للمنظمات الإسلامية) مستوى كفاءة أكثر استقرارًا في إدارة التكاليف التشغيلية مقارنة بالمجموعات الأخرى. وتعزز هذه البيانات الحجة القائلة بأن نجاح التنمية الوطنية من خلال الزكاة يعتمد بشكل كبير على كيفية ترجمة قيم الأمانة إلى كفاءة في استخدام الأصول والتكاليف . (نور وآخرون، 2024)

ثالثا، دعم قطاعي التعليم والصحة المستدامة من خلال استخدام الزكاة للحصول على منح دراسية للتحصيل، وتدريب المهارات، وبرامج الصحة العامة، مما يخلق جيلا كفؤا ومنتجا (روماتيغا، 2024). رابعا، المساهمة في الحفاظ على البيئة وجودة الحياة، حيث تقوم مؤسسات الزكاة بتثقيف الجمهور للاهتمام بالبيئة كجزء من مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تماشيا مع مقاسيد الشارية التي تركز على حماية الملكية والحفاظ على الطبيعة (هيرمانتورو وزريده، 2023). تتطلب إدارة الزكاة الفعالة هيكلا شفافا ومهنيا وقائما على تكنولوجيا المعلومات. استخدام الأنظمة الرقمية في تسجيل وتوزيع ومراقبة توزيع الزكاة يسمح بمزيد من المساءلة، ويقلل من الإساءة، ويضمن وصول فوائد الزكاة فعلا إلى المستحق المحتاجين (عائشة ومرليا، 2025).

بالإضافة إلى الجانب القانوني، تعكس إدارة الزكاة أيضا القيم والأخلاقيات الإسلامية. تصبح قيم مثل العدالة (العدل)، والثقة، والتوازن (الوازون) إرشادات أخلاقية لمؤسسات الأميل والمزاكي، بحيث يوفر توزيع الزكاة أفضل فوائد للمجتمع. الزكاة التي تدار بأخلاقية ومهنية تخلق الثقة العامة، وتقوي شرعية مؤسسات الأمل، وتعزز التضامن الاجتماعي البناء. تركز أخلاقيات إدارة الزكاة على الشفافية والمساءلة والاحترافية. يمكن ملاحظة ذلك من خلال ممارسات إدارة الصناديق المنظمة، والتقارير العامة المتاحة، والتوزيع الإنتاجي القائم على البرامج. يجعل هذا النهج الزكاة أداة اقتصادية لا تفي بالالتزامات الروحية فحسب، بل تساهم أيضا بشكل حقيقي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (أبريليا، 2024).

القيمة الأخلاقية للزكاة تتماشى مع مبادئ مقاصد التشريع. تؤكد إدارة الزكاة التي تهدف إلى المصلحة العامة على حماية حقوق المستحق، والتوزيع العادل للرفاهية، والحفاظ على البيئة. لذا، لا تقلل الزكاة الفقر فقط، بل تعزز أيضا قدرة المجتمع، وتدعم التعليم والصحة والتنمية المستدامة. يشكل دمج القانون والقيم والأخلاقيات نموذجا اقتصاديا إسلاميا مستداما وشاملا. يوفر القانون التوجيه واليقين، وقيمة غرس الوعي الأخلاقي، بينما تتحكم الأخلاقيات في سلوك مؤسسات الأميل. إن التآزن بين هذه الجوانب الثلاثة هو الأساس للنمو الاقتصادي العادل والمستدام والمزدهر(الحجة، حكمة زل جهار الدين، 2024).

وفي سياق متصل، أظهرت الدراسات الميدانية أن لإدارة الزكاة دوراً حيوياً ليس فقط في التمكين الاقتصادي العام، بل وفي استقرار الكيان الأسري. حيث تشير النتائج إلى أن المساعدات الزكوية (سواء كانت استهلاكية، أو إنتاجية، أو لتسوية الديون) ساهمت بشكل مباشر في تخفيض نسبة الطلاق الناتجة عن الضغوط الاقتصادية، كما حدث في منطقة باندونج حيث تم إنقاذ عائلات كانت على وشك الانفصال بفضل التدخل الفعال لأموال الزكاة. (جوهر وآخرون، 2025)

لذا، فإن إدارة الزكاة بموجب القانون رقم 23 لعام 2011 هي مثال واضح على تطبيق الاقتصاد الشرعي كحل للتنمية الوطنية. الزكاة لا تخدم فقط كواجب طقوسي، بل كأداة استراتيجية تدعم العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والرفاهية الجماعية، في انسجام مع مقاصد الشارية.

الخلاصة

تؤكد هذه الورقة أن إدارة الزكاة من خلال القانون رقم 23 لعام 2011 هي تطبيق حقيقي للمبادئ الاقتصادية الإسلامية الاستراتيجية في دعم التنمية الوطنية. الزكاة لا تعمل فقط كواجب

طقوسي، بل كأداة لإعادة توزيع الثروة تساهم في تخفيف الفقر، وتمكين المجتمع اقتصاديا، وتحسين قطاعي التعليم والصحة، والحفاظ على البيئة. إن دمج القيم الاقتصادية الإسلامية والأخلاق مثل العدالة (العدل)، والتوازن (التضعين)، والثقة، والمنفعة العامة (المصالحة)، يؤكد أن توزيع الزكاة يجب أن يتم بطريقة شفافة ومسؤولة ومهنية. هذا التآزر بين القانون والقيم والأخلاق يخلق نموذجا اقتصاديا شرعيا مستداما وشاملا وقادرا على تحسين الرفاهية الجماعية، وفقا لمقاصد الشريعة. تتطلب إدارة الزكاة الفعالة دمج المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأميل والمؤسسات المالية الإسلامية والمشاركة المجتمعية حتى تتراكم الفوائد بشكل متساو ومستدام.

ومع ذلك، تعترف هذه الدراسة ببعض القيود، مثل التفاوت في قدرة مؤسسات إدارة الزكاة، وانخفاض الثقافة الاقتصادية الشريعية في المجتمع، وخطر سوء استخدام التصنيفات الشريعية غير الأصيلة. هذا القيد ليس خطأ في الطريقة، بل تحد حقيقي يمكن أن يؤثر على فعالية توزيع الزكاة و تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي. لذلك، يوصى بإجراء المزيد من الأبحاث لاستكشاف استراتيجيات لتعزيز القدرات المؤسسية، والابتكارات الرقمية لمراقبة الزكاة، وتطوير الثقافة الاقتصادية والأخلاقيات في الشريعة في المجتمع. وبهذا النهج النقدي والتقييمي، يمكن أن تكون الزكاة أداة وطنية أخلاقية ومنتجة ومستدامة بشكل أكثر مثالية، بالإضافة إلى تلبية تحديات التوزيع العادل للرفاهية والتنمية العادلة من منظور اقتصادي إسلامي.

المراجع

عائشة، س.، ومارليا. (2025). تحسين الزكاة والوقف والإنفاق لدعم التنمية المستدامة. *تحسين الزكاة والوقف والإنفاق لدعم التنمية المستدامة.*, *5*(1), 6109–6127.

العوادي، ر. الواصي. (1979). *الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي*. دار الثقافة.

ألدي، محمد؛ ، خيرانيس؛ ر. (2025). الاقتصاد الإسلامي في دعم أهداف التنمية المستدامة لأهداف التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والإدارة*، *2*(1)، 2408–2416.

ألفينسياه، سي. (2024). تحليل التحديات والفرص التي تواجه البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. *JISE: مجلة اقتصاد الأعمال والإدارة*، *2*(3)، 199–210.

أمين، أ.، أوكتافياني، ن.، & كورنيادي، س. د. (2025). بناء اقتصاد قائم على الأخلاق والشريعة: التحديات والفرص. *تاسيري'*، *6*(2)، 5–8.

أنجيلا، سي.، وحيدة، ف.، & بوتري، ن. أ. (2024). مساهمة الاقتصاد الشرعي في التنمية المستدامة في إندونيسيا. *مجلة الاقتصاد الشرعي*، *6*(2)، 2–4.

أبريليا، ت. (2024). دور الاقتصاد الإسلامي في التنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة في عصر المجتمع 5.0. *مجلة الاقتصاد والأعمال*.

داماهوري، أ.، & روزيداه، إ. (2024). وضع الفلسفة الاقتصادية الإسلامية في سياقات أهداف التنمية المستدامة. *مجلة فكرة النحو*، *6*(6)، 2517–2520.

المناة، ن. (2020). استيعاب قيم أخلاقيات الأعمال الإسلامية من منظور KHES. *صحيفة التسمان*، *1*(1).

فاسيا، ج. (2021). دور الشريعة الاقتصادية في التنمية الاقتصادية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والأعمال*، *3*(2)، 88–92.

فيبرياني، إ.، يانتيكا، كيكي رازروما هيدياياتي، ن.، وألفين، أ. (2024). تاريخ وممارسة إدارة ZISWAF في إندونيسيا. *المجلة العلمية للتعليم العالمي*، *5*(4)، 1980–1991.

حميدة، ر. أ.، عالم، أ.، أنغريني، أ.، & نظام، س. ر. (2021). تقييم مساهمات الزكاة لأغراض إنتاجية لتمكين اقتصاد المستحي في مواجهة جائحة كوفيد-19. *زيسواف: مجلة الزكاة والوقف*، *8*(1)، 154–167.

هيرمانتورو، ب.، & زوريدا. (2023). دور مؤسسات رومة زكاة خيرية في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مدينة كديري. *استثمار: مجلة الدراسات الاقتصادية الشرعية*، *7*(1)، 42–49.

حجة، حكمة دزيل جهار الدين، ج. (2024). تطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية في التحول الاقتصادي المستدام. *ج-تحقق*.

جوهر، ج.، إيسمان، وموثويفين. (2025). *دور الزكاة في تخفيض نسبة الطلاق لأجل العوامل الاقتصادية بمنطقة باندونج*.

مشادي، أ. إ. (2025). اللاهوت الإسلامي المعاصر والأخلاقيات البيئية: منهج المقاسد لتحقيق الاستدامة. *مجلة فدزات لاقتصاد الشريعة*، *5*(2)، 5–8.

مولانا، لطفي؛ مومتهاين، إكمال؛ سكوت، أ. أ. ويلت؛ رامداني، أ. (2024). تنفيذ المبادئ الاقتصادية الشرعية في سياسات التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والأعمال*، *213–218*.

مثمينة، إ.، معمانة، أ.، & ر، ر. (2020). الأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية في سورة النهل الآية 90. القرآن العلمي. *مجلة علم القرآن والتفسير*.

نور، إ. م. أ.، عيسى، م.، صاله الدين، م.، و سابوترو، إ. ب. (2024). تحليل مستوى كفاءة مؤسسات إدارة الزكاة في إندونيسيا: تحليل تغليف البيانات (DEA). *الخراج: مجلة الاقتصاد والأعمال الإسلامية*، *7*(3)، 2060–2070.

سكوت، ن. (2024). التنمية الاقتصادية الشريعة: دور التنمية المستدامة القائمة على اقتصاد أخضر. *الدين: مجلة الدين والمجتمع والثقافة*، *3*(2)، 401–405.

ريده، م. أ. هـ. س.، روسيادي، إ.، مايسو، م. أ.، مورواليس، أ. إ. سي.، وموثويفين. (2024). إدارة صناديق الزكاة للتعليم: منظور الشريعة الاقتصادية. *مجلة دماك العالمية للإسلام والشريعة*، *2*(1)، 27–36.

روهيني، أ.، أنديني، يوني، و.، حفيف، وشيريف، م. (2024). دمج المبادئ الاقتصادية الإسلامية في تنفيذ الاقتصاد الأخضر في إندونيسيا: نحو التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد والأعمال*، *2*(2)، 247–254.

رودين، أ. أ.، & فيلترا، إ. (2025). دمج القيم الشرعية في النظام القانوني لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي الإسلامي. *النص الاقتصادي*، *1*(1).

سانتوسو، ل. (2022). ديناميكيات القانون الاقتصادي الشريعي في إندونيسيا: دراسة في السياسة القانونية. *مجلة القانون الاقتصادي الإسلامي.*, *6*(1)، 74–89.

سياهبودي، م.، & ساري، ل. ب. (2016). الفكر الاقتصادي الإسلامي: تحليل لأفكار م. ياسر نسوتيون حول الأخلاقيات في الأعمال المصرفية الإسلامية. *مجلة المنظور الاقتصادية في دارالسلام.*, *2*(2).

سياهرول. (2025). التاريخ الاجتماعي والقانون الإسلامي وجهات نظر حول ولادة قانون إدارة الزكاة في إندونيسيا. *مجلة الميزان: مجلة الشريعة الإسلامية والاقتصاد الشرعي.*, *12*(1)، 69–87.

توهاري، م.، أريانسياه، أ. ف.، & رحمني، ز. (2024). تطبيق أخلاق الكريمة في المنهج الاقتصادي الإسلامي: منظور التربية الإسلامية. *مجلة التربية الإسلامية بلقلم*، *5*(2).

أولهاك، م. ز. (2025). دور الزكاة في تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق رفاهية اجتماعية شاملة. *مجلة الاقتصاد الشرعي في القدس*، *2*(2)، 169–179.